النخبة السياسية الجزائرية وايتيمولوجيا العدالة الانتقالية من منظور المصالحة الوطنية

Algerian political elite and the etymology of transitional justice from the perspective of national reconciliation

ناصرالدين باقي[1]

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه علوم

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر3- الجزائر

baki.nassireddine@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2020/06/25 تاريخ القبول: 2021/02/09 تاريخ النشر: 2022/03/31

الملخص:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على العدالة الانتقالية من المنظور الذي جاءت به المصالحة الوطنية في الجزائر والتي أعطته بعدا مغايرا بالنظر للظروف التي مرت بها الجزائر لعشرية كاملة من الزمن والتي حتمت إيجاد آليات توقف حالة الصراعات السياسية التي أثرت على الاستقرار الأمني والاجتماعي للجزائر، وبالرغم من الجدل الكبير الذي اكتنف هذه العملية بين معارض ومؤيد لما تحمله المصالحة، إلا أن الاستفتاء الشعبي أقر بمسامحة الجاني والعفو عنه وعدم استذكار الماضي بإقصاء الذاكرة الجماعية نهائيا.

لكن بعد إستتباب الأمن كأحد أهداف المصالحة تعالت أصوات بإعادة النظر في عديد من النقاط التي جاءت بها المصالحة الوطنية، من بينها العفو الشامل ومسامحة الجناة وعدم إستذكار الماضي وبالتالي الإقصاء الممنهج للذاكرة الجماعية للجزائريين، هذا الإجراء فتح مجالا لنقاشات واسعة حول مكانة العدالة الإنتقالية في النصوص القانونية للمصالحة الوطنية مما سبب مأزقا قانونيا للنخب السياسية التي دافعت عنه.

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية – العدالة الإنتقالية- المصالحة- الذاكرة الجماعية- النصوص القانونية

Abstract:

The national reconciliation in Algeria gave the transitional justice a different dimension from its well-known principles in view of the circumstances that Algeria went through and which necessitated finding mechanisms to stop the state of political conflicts that affected the security and social stability of Algeria, and despite the great controversy surrounding this process between opposition and supporter, but many voices It demanded that the reconciliation be reformulated to adapt to the principles of transitional justice and open its files, which caused embarrassment to the political elites that drafted and supported the reconciliation laws.

Key words: *political elite - transitional justice - reconciliation - collective memory - legal texts*

1- المؤلف المرسل: ناصرالدين باقي، الإميل: baki.nassireddine@univ-alger3.dz

مقدمة :

شكلت معظلة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر تسعينيات القرن الماضي فجوة بين النخب السياسية المتصارعة، وأنتجت بعد ذلك أزمة سياسية وأتبعتها أخرى أمنية رمت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبعد الإنغلاق السياسي ومحاولات الجيش أخذ زمام الأمور كان الفشل ذريعا بل زاد من حدة المآساة ولم يبقى سوى حل إنهاء النزاع المسلح عبر قنوات التهدئة التي تُوجت بالدعوة إلى المصالحة الوطنية الشاملة هذه المصالحة التي حملت دلالات كثيرة وأسست لجدل لايزال قائما لحد الساعة، تمحور خصيصا حول جدلية إقصاء الذاكرة الجماعية من المصالحة الوطنية ومسامحة الجاني

والمتسبب في المأساة الوطنية وبالتالي خلق نموذج من العدالة الإنتقالية جاء في سياقات متعثرة إمتازت بها الحالة الجزائرية، لكن بالمقابل تعالت الأصوات لإعادة التفكير في مشروع المصالحة الوطنية رغم إقراره ومحاولة إيجاد حلول لإستدراك الخلل وإعادة بناء منظور جديد يواكب أهداف العدالة الإنتقالية ويراعي الخصوصية الجزائرية التي تتميز بغموض وانغلاق النظام على المعلومة في وقت تحتاج العدالة الإنتقالية إلى الشفافية والإنفتاح للوصول إلى المبتغى، ولعل علة النظام السياسي في تبرير بنود المصالحة هو إستفتاء الشعب فيها فكان القبول بنسبة مرضية أعطت كل الشرعية لتمرير المصالحة على حساب مراجعتها وتم إغلاق عدة ملفات عالقة أقصت من خلالها السلطة الذاكرة الوطنية وبالتالي إختيار السير قدما في طريق نسيان الماضي على حساب إقامة عدالة إنتقالية تؤسس لمرحلة جديدة في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على التعريف الجديد للعدالة الإنتقالية الذي أقرته النخبة السياسية الجزائرية ودافعت عنه، رغم تعارضه بشكل كبير مع المفاهيم التقليدية لأسس العدالة الإنتقالية، خاصة ما يشير إلى العقاب واسترجاع الذاكرة الجماعية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من خلال تتبع المراحل التي مرت بها المصالحة الوطنية حتى تجسيدها في أرض الواقع وإعتبارها بعد ذلك تعريفا شاملا لمبادئ العدالة الإنتقالية، وقد تلخصت الإشكالية المحورية فيما يلي:

كيف عرفت المصالحة الوطنية العدالة الانتقالية في الجزائر ؟ وما هو دور النخبة السياسية في تجسيدها؟

المنهج المستخدم:

تعددت المناهج التي إستخدمناها لمعالجة الدراسة، فالمنهج التاريخي للتبع مراحل المصالحة الوطنية، ومنهج تحليل المضمون لتفسير أهم الوثائق في هذا السياق، وكذا المنهج المقارن لمقارنة التجربة الجزائرية بنظيراتها في العالم، أما عن المقاربات فاستخدمنا مقاربة النخبة والجماعة لتفسير دور النخبة السياسية.

التقسيم العام للدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول **أدوار النخب في مسارات المصالحة الوطنية وحدود العدالة الإنتقالية**، أما المبحث الثاني فيتضمن **إقصاء الذاكرة الجماعية، الأساليب والنتائج**، أما المبحث الثالث فيتناول **مستقبل العدالة الانتقالية في الجزائر وفق المتغيرات الحالية**.

1. أدوار النخب في مسارات المصالحة الوطنية وحدود العدالة الإنتقالية

إن من بين التعريفات الكثيرة التي أعطيت للنخبة السياسية نجد أنها: " فئة قليلة داخل مجتمع، لها مكانتها الاجتماعية العالية"، كما يشير مفهومها الاصطلاحي العام على أنها:"جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين "[1]، وهو الحال بالنسبة للنخبة السياسية الجزائرية التي لعبت أدوارا بارزة في كل المراحل التي مرت بها الجزائر خاصة أثناء الأزمات حيث تبرز بشكل أكبر بإعتبار أنا بيدها صناعة وإتخاذ القرار، ولعل الأزمة الأمنية وصراعاتها أجبرتها على الرضوخ بعد سنوات طويلة إلى تبني مشروع المصالحة الشاملة حقنا للدماء من جهة وإعادت ترتيب المشهد السياسي من جهة أخرى، أما الحديث عن النخبة السياسية فهو مفهوم عام حيث يجمع بين النخب التي تدخل في تشكيلت النظام السياسي والخارجة عنه أي كل القوى النشطة في الساحة السياسية من أحزاب وشخصيات بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والتي شاركت في صياغة ميثاق المصالحة الوطنية ودعت للتصويت له فهي بذلك إستغلت الشرعية الشعبية لبناء تعريف جديد للعدالة الإنتقالية.

فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة العدالة الإنتقالية من خلال تقرير مجلس الأمن الصادر في **24 آب/أوت 2004** بأنها: " تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسع النطاق، بُغية كفالة المسألة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية أو عدم وجودها مطلقا ومحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل فيها أو إقترانهما معا"[2]،هذا التعريف يحدد طبيعة المصالحة الوطنية كجزء لا يتجزء من العدالة الإنتقالية إصطدم بواقع الحالة الجزائرية، فرغم طبيعة المصالحة التي تؤسس لإنهاء حالة التوتر إلا أنها تعبر عن نقطة نهاية لكل ما مضى وتطرح بذلك عدة تساؤلات عن مكانة العدالة الإنتقالية فيها.

فقد مرت المصالحة الوطنية في الجزائر بعدة محطات ساهمت في تشكلها وهي تشتمل على ثلاثة عناصر مؤثرة كانت سببا في الأزمة الوطنية لذلك لا يمكن تجاوزها وعدم إشراكها في الحل وهي الجيش والنخب السياسية والشعب.

1.1. مراحل المصالحة الوطنية

أثر تدخل الجيش بشكل كبيرعلى الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، ووصل في بعض الأحيان إلى فقدان الثقة بالمؤسسة العسكرية، هذا الأمر فرض على المؤسسة العسكرية إيجاد آليات لاستعادة ثقة المواطن في مؤسسته وكان ذلك بالعمل على مكافحة الإرهاب واسترجاع الاستقرار الأمني والسياسي عبر عدة إجراءات وهي:

– **إعلان حالة الطوارئ:** من أجل العمل بحرية دون قيود أو ضوابط كان لزاما إعلان حالة الطوارئ في البلاد هذا الإعلان الذي يخول للجيش الدخول بشكل رسمي لتنفيذه، وكان ذلك حينما أعلن الرئيس الراحل **"محمد بوضياف"** حالة

الطوارئ[3] القصوى في **9 فبراير 1992**، والتي منحتهم الغطاء والحماية لهذه العودة.

– **المرسوم التشريعي الخاص بمكافحة الإرهاب:** دعا المجلس الأعلى للدولة إلى إنشاء "مجالس قضائية خاصة" لقمع الأعمال الإرهابية والتخريبية حيث تكونت ثلاثة مجالس في كل من **الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة**، ولها اختصاص في النظر في الجرائم التي تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، وفق المرسوم التشريعي رقم **92-03** المؤرخ في **1992/09/30** المتعلق أيضا بمكافحة التخريب والإرهاب الذي جاء بمصطلح الجرائم الموصوفة بالأعمال الإرهابية أو التخريبية[4] لأول مرة في المنظومة القانونية الجزائرية.

2.2. قانون الرحمة:

تحت هذه الضغوط الكبيرة سواء من خلال الوضعية الاجتماعية والأمنية المعقدة أو تحت ضغوطات العسكر اعتمد الرئيس **" زروال "** الذي كان قد وصل للحكم في سنة 1995، على إستراتيجيتين متوازيتين الأولى تدعو إلى دحر الجماعات الإرهابية باستحداث أجهزة أمنية كفرق الدفاع الذاتي، والثانية أخذت الطابع السياسي بسن "قانون الرحمة"[5]؛ هذا القانون الذي سبقته عدة محاولات للحوار الوطني كإنشاء **لجنة الحوار الوطني** في 13 أكتوبر1993* و**ندوة الوفاق الوطني** الأولى 1994، واتفاقية **"سانت إيجيديو"** الأولى 1994 والثانية 1995 بروما، التي جمعت عدد من الأحزاب والتي فشلت بسبب عدم اعتراف السلطة بها، ثم ندوة الوفاق الوطني الثانية 1996 التي لاقت رضا النخب السياسية المختلفة وعلى إثرها جاء قانون الرحمة والذي يعتبر مرحلة مهمة في الطريق إلى المصالحة الشاملة، حيث شهد تسليم المئات من المسلحين أنفسهم، وتلاه بعد ذلك إجراء هدنة بين الدولة والجيش الإسلامي للإنقاذ ويعتبر قانون الرحمة بمثابة انصياع المؤسسة العسكرية للشعب كإجراء لاستعادة الثقة من جديد، لأن أغلب المسلحين هم من أبناء الشعب من الطبقات الفقيرة.

لكن مشروع **"زروال"** سرعان ما سقط وسط الصراع الدائر داخل كواليس السلطة من طرف دعاة تغليب خيار العمل المسلح، رغم أن هذه الأزمة خلفت في ظل تضارب الأرقام أكثر من **150** ألف قتيل و**2000** مفقود[6] ما دفعه لتقديم استقالته في سبتمبر 1998 والدعوة إلى انتخابات مبكرة.

3.1.الوئام المدني:

بمبادرة من الرئيس **"بوتفليقة"** المنتخب حديثا آنذاك، تم إقرار قانون الوئام المدني في **13 جويلية 1999** بعد موافقة الحكومة والتصويت عليه من قبل البرلمان والمجلس الشعبي الوطني، وفي سبتمبر من نفس السنة تم طرحه لاستفتاء وطني أعطاه دعما شعبيا قويا[7]، وكانت رغبة "بوتفليقة" طرحه على الشعب سعيا منه إلى تأمين الشرعية الشعبية، وبإجراءاته يستطيع تخطي الهيئات والمؤسسات المنافسة، حيث حضي بتصويت قارب **98,63%**، وتؤكد هذه النتائج الإجماع الشعبي حول منهج المصالحة الذي طرحه "بوتفليقة" كما تعكس حجم الثقة فيه بعد أن نجح من خلال خطاباته التي ألقاها في مؤتمرات جماهيرية من أجل التعبئة للمشاركة في الاستفتاء، في أن يجعل الشعب يلتف حوله ويعلق عليه آماله رغم قسوته في مصارحتهم بحقيقة الأوضاع الاقتصادية التي تدهورت بصورة غير عادية آنذاك[8].

4.1. المصالحة الوطنية:

في ظل نجاح قانون الوئام المدني، ورضا الشعب للحل السلمي ونية النظام السياسي تجسيد هذا المسعى من خلال تبني إستراتيجية أكثر نجاعة، تكون مدعمة للاستقرار السياسي والاجتماعي، جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أملا في تعزز الشرعية وتحقق العدالة وليكون بداية لمرحلة جديدة من الإصلاحات الشاملة فقد جعل الرئيس **"بوتفليقة"** هذا المشروع من أهم البنود في برنامجه الانتخابي لرئاسيات 2004 التي فاز بها بنسبة **83,49%**، هذه النسبة المرتفعة والتي اعتبرها كثير من الملاحظين بمثابة تفويض مباشر منحها

الشعب لبوتفليقة من أجل المضي قدما في مشروعه الرامي إلى المصالحة الوطنية، ويرى بعض الملاحظين للشأن الجزائري أن انسحاب الكثير من دعاة ومؤيدي تيار الاستئصال في دوائر صنع القرار مهدّ الطريق أمام الرئيس **"بوتفليقة"** لكي ينتقل بالجزائر من خيار الوئام المدني إلى مسعى أرقى وأشمل تجسد في مشروع المصالحة الوطنية[9]، التي هي نتاج تطورات ومخاض سياسي تقف وراءها رؤية سياسية تؤمن بالثوابت الوطنية التي تشكل لحمة المجتمع الجزائري[10].

وتضمن المرسوم رقم **278/05** الذي دعا إليه الرئيس **"بوتفليقة"** ودعمه الشعب عبر استفتاء وطني بتاريخ 15 أوت 2005 إلى وضع إطار شامل ونهائي للصراع الداخلي، وإنهاء حالة العنف واستكمالا لقانون الوئام المدني، من خلال تطبيق عدة إجراءات جاء بها الميثاق أهمها تخفيف وإلغاء العقوبات في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم ولم يشاركوا في مجازر ضد الأبرياء أو أعمال تخريبية، بالإضافة إلى التكفل بقضايا المفقودين وضحايا المأساة الوطنية[11].

لم يقتصر الميثاق الوطني من أجل السلم والمصالحة على الشأن الأمني فقط بل كان يحمل نظرة أوسع من ذلك، فهو يهدف إلى إعادة تشكيل المجال السياسي وتنظيم السلطة، كما أنه يفتح المجال للنخب التي تم تهميشها[12]، وهذا هو الفرق بين ميثاق المصالحة الوطنية والوئام المدني الذي اهتم بالشق الأمني فقط، كما أن الميثاق أعاد تنظيم موازين القوى داخل النظام السياسي والذي شهد طيلة سنوات الأزمة الأمنية والسياسية صراعات داخلية بين النخب سواء الحاكمة أو النخب السياسية بصفة عامة، وهذا ما عبر عنه الرئيس **"بوتفليقة"** صراحة من خلال الحملة الانتخابية للتعبئة الجماهيرية من أجل القبول بالمشروع بالقول

"إنها مصالحة التوازنات"، أي ما هي إلا إفراز طبيعي لموازين القوى داخل النظام السياسي الجزائري بين مختلف الأجنحة في السلطة.

2. إقصاء الذاكرة الجماعية، الأساليب والنتائج

كسب قانون المصالحة الوطنية الشرعية من طرف الشعب وحضي برضى وتأييد المجتمع الدولي لذا عمل على تكريس القانون بأقصى سرعة ممكنة لكسب الوقت وبداية تجاوز المرحلة العويصة حتى يتسنى إرساء قواعد التنمية وإعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد، والعمل على إعادة الثقة بالمؤسسة العسكرية والنظام ككل هذا القانون الذي تبنى في فحواه أساليب تقصي الذاكرة الجماعية وتؤسس لتعريف جديد للعدالة الإنتقالية من المنظور الجزائري، فقد عمل هذا القانون على:

- **إهدار قانون المصالحة الوطنية الحق في معرفة الحقيقة:** برز هذا الحق كأحد أهم المسائل التي عادة ما تثار في أعقاب النزاعات والإضطرابات الداخلية، وقد ارتبط منذ أزمنة قريبة بحقوق الضحايا وأسرهم في معرفة وقائع وملابسات حالات الإختفاء القسري، إلا أنه سرعان ما اتسع نطاقه المادي ليشمل جميع صور الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[13]، كما يعتبر هذا الحق جوهر العدالة الإنتقالية وأساسها، فالمصالحة الوطنية في الجزائر أقصت هذا الحق وقابلته بالتعويض بالنسبة للضحايا والمفقودين شرط الإعلان والإعتراف بوفاتهم.

- قانون المصالحة الوطنية تدبير عفو غير قابل للمسألة: وهي عبارة عن قوانين تؤطر إلى عفو شامل غير قابل للمسائلة والمحاكمة، فبمجرد وضع السلاح والإنصياع لقانون المصالحة والقبول به يستفيد المتهمون من أحكام مخففة أو إطلاق سراح مع إمتيازات اجتماعية تكفل لهم إعادة الإندماج في الوسط الاجتماعي، فرغم أن أصوات كثيرة تعالت لتشكيل لجان تقصي حقائق

كمنابر مناسبة للنظر في الأسباب الجذرية للنزاعات أو القمع أو انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأنها تهدف إلى كشف حقيقة الأحداث الماضية[14]، لكنها قُبلت بقوانين تمنع ذلك وتؤسس إلى عملية عفو شامل دون الرجوع للماضي.

– **منافذ الإفلات من العقاب في إطار قانون المصالحة الوطنية:** ويشتمل بالأساس على الأشخاص الذين لم يشاركوا في مجاز جماعية أو تفجير لأماكن عمومية أو إنتهاك الحرمات، كما شمل الأمر رقم 01/06 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أيضا الإعفاء والحصانة القضائية لأفراد قوى الأمن لأعمال نفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات ونجدة الجمهورية.

2.2.مؤشرات تغييب الذاكرة الوطنية في المصالحة الوطنية

حملة أساليب المصالحة الوطنية في العملية الممنهجة لإقصاء الذاكرة الوطنية نتائج وخيمة على سيرورة الحياة الاجتماعية في الجزائر، ناهيك عن الحالة النفسية للأفراد بعد إستتباب الأمن فالمؤشرات الدالة على تغييب الذاكرة الوطنية في المصالحة الوطنية جلها تمحورت حول ما يلي:

– **غياب مقاربة شاملة للعناصر التصالحية للعدالة الانتقالية في اطار قانون المصالحة الوطنية:** إعتمدة السلطة في بناء قنون المصالحة الوطنية على تحييد العناصر التصالحية للعدالة الإنتقالية وتعويضها بالتعويض المادي للمتضررين، وإهدار الحق بمعرفة الحقيقة، فالنقطة الفاصلة بين ماحملته المصالحة الجزائرية و قيم العدالة الانتقالية هو قضيت جبر الضرر كقاعدة عرفية راسخة في القانون الدولي، إلا أن المصالحة إستخدمتها كأداة لمحو الذاكرة الفردية والجماعية.

– **إهدار قانون المصالحة الوطنية للحق في معرفة الحقيقة:** برز الحق في معرفة الحقيقة كأحد أهم المسائل التي عادة ما تثار في أعقاب النزعات والاضطرابات الداخلية، وقد ارتبط منذ أزمنة قريبة بحقوق الضحايا وأسرهم في معرفة وقائع وملابسات حالات الاختفاء القسري، إلا أنه سرعان ما اتسع

نطاقه المادي ليشمل جميع صور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[15]، هذا الحق الذي لم ليه ولم يتضمنه قانون المصالحة الوطنية إطلاقا، بل عمل القانون على مضايقة ومحاربة الداعين إلى معرفة الحقيقة ومعاقبة الجناة من خلال إقرار مبدأ محو الذاكرة الوطنية ونبش الجرح لكي لا تكون سببا في العودة لسنوات الجمر من خلال الإنتقام وبالتالي التأثير على السير الحسن للمصالحة في الشق المتعلق بعودة المسلحين وتسليم أنفسهم والاستفادة من العفو الذي تتضمنه بنود المصالحة الوطنية.

عملت المصالحة منذ طرحها إلى طي صفحة الماضي والتصالح مع الحاضر من خلال أهدافها الواضحة والمتمثلت أساسا فيما يلي[16]:

1-التكفل بملف المفقودين في بعده الاجتماعي السياسي، حيث أقر الميثاق مبدأ التعويض المادي للأسر المعنية.

2-التكفل بقضايا الأشخاص الذين سلموا أنفسهم ووضعوا السلاح، حيث ورد في المادة 24 من الأمر01/06 ما يلي:" تتخذ الدولة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، الإجراءات المطلوبة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، من أجل رفع كل عائق إداري يوجهه الأشخاص الذين استفادوا من أحكام القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني".

3-التكفل بعائلات الإرهابيين وإعادة إدماج المفصولين بسبب المأساة وتعويضهم حيث جرى التنصيص على أنه لا يجوز التعرض للأشخاص الذين كان لبعضهم أقاربهم ضلوع في الأعمال الإرهابية أو معاقبتهم على ذلك، بل نص القانون أيضا على معاقبة كل تمييز في حق هذه الأسر.

4-العيش بكرامة، حيث كفل القانون صرف إعانة تمنحها الدولة للأسر المحرومة ونصبموجب مادته الخامسة والعشرين على أن لكل من كان موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل قررتها الدولة بسبب الأفعال المتصلة

بالمأساة الوطنية، في إطار المهام المخولة لها، الحق في إعادة إدماجه في عالم الشغل أو عند الإقتضاء في تعويض تدفعه الدولة في إطار التشريع المعمول به.
هذه الأهداف عملت على الموازنة بين ما تنص عليه العدالة الإنتقالية ونظرت المصالحة الوطنية وبالأحرى أخذت المصالحة الوطنية ما تحتاجه من أحكام العدالة الإنتقالية وكيفته ليلائم الظروف والسياقات التي جاءت بالمصالحة الوطنية وساعدها في ذلك الوضعية المأساوية التي عاشها الجزائريون إبان العشرية السوداء وخوفهم من إستمرار الوضع لوقت طويل.

شكل الإجماع الوطني والإلتفاف الجماهيري حول قانون المصالحة الوطنية ذرعا واقيا له وبالتالي إعطاء الشرعية للسلطة لقمع كل أشكال العودة إلى الماضي وإقصاء الذاكرة الجماعية وبالتالي ترك المجرم والضحية جنبا إلى جنب بل تعدى ذلك إلى معاقبة كل شخص ينعت المسلحين العائدين بالإرهاب خشية الإنتقام ومن أجل إعادة إدماجهم في المجتمع كضحايا لمرحلة مأساوية الكل مسؤول فيها، لكن المتمعن في قوانين المصالحة الوطنية يدرك أنها إهتمت أكثر بالتستر على الجناة عبر العفو الشامل والتكفل بهم بينما أقصت حقوق عائلات الضحايا والمفقودين في الإطلاع على الحقيقة ومحاسبت ومعاقبة المتسببين والجناة وبالتالي تحقيق العدالة الإنتقالية قبل الذهاب إلى إعادة البناء والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد أولوية من أولويات مرحلة ما بعد المصالحة الوطنية في الجزائر.

3. مستقبل العدالة الانتقالية في الجزائر وفق المتغيرات الحالية

رغم نجاح السلطة في مسعاها الرامي إلى محو الذاكرة الجماعية وتبني عدالة انتقالية خاصة، إلا أن بوادر الإستفاقة المجتمعية ظاهرة من خلال تشكل جمعيات مطالبة بتقصي الحقائق خاصة فيما يخص ملفات المفقودين والمغتالين والمسجونين والمطالبة بمحاكمة الجنات والمتسببين في الأزمة الوطنية، ويعود ذلك إلى فشل سياسات شراء السلم الاجتماعي المعهود من السلطة والذي إستُنفذ

في السنوات الأخير بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة والتي حجبت يد السلطة عن غليان الشارع وأطلقت العنان له، فأضحت المطالب بإقرار العدالة الانتقالية ضرورة حتمية لتخطي حالة الغليان هذه، وقد عولت النخبة السياسية على عدة إصلاحات ظرفية بهذا الخصوص فكانت أولى خطوات النظام السياسي هي رفع حالة الطوارئ في أفريل **2011** كخطوة ممهدة لعودة النشاط السياسي دون عوائق، وبالمقابل سن قانون خاص بمكافحة الإرهاب، حيث أدخلت بعض التعديلات التشريعية تمنح أجهزة الأمن سلطات استثنائية في الاحتجاز التحفظي والوقائي للمشتبه بهم في قضايا الإرهاب، الأمر الذي أدى عمليا حسب بعض المراقبين للأوضاع في الجزائر إلى الإبقاء على مكونات أساسية من حالة الطوارئ[17]، ثم أعقبت هذه المرحلة المباشرة في الإصلاحات السياسية بإنشاء هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية*، التي عملت على تنظيم لقاءات مع النخب السياسية المختلفة لمدة شهر (من **21 ماي** إلى **21 جوان 2011**) جرى خلالها مناقشة قوانين عضوية وصياغة أخرى، من خلال مناقشة ومراجعة الدستور في ثمانية محاور وهي : قانون الأحزاب والجمعيات قانون الانتخابات، مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، قانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء، كما أثير النقاش حول نوع النظام برلماني أو رئاسي بدلا من شبه الرئاسي المعتمد، وعدد ومدة العهدات الرئاسية وكذا الإبقاء أو إلغاء مجلس الأمة[18]، وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس **"بوتفليقة"** في **14 أفريل 2011** أعلن من خلاله عن استعداده لتنفيذ إصلاحات سياسية لتعميق الديمقراطية في الجزائر[19]، حيث عنون خطابه بـ **" إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها "**[20] وأصدر بذلك الرئيس **"بوتفليقة"** خمسة قوانين[21]، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتم الإلتزم بتنفيذها قبل نهاية العام **2012** وتتعلق هذه الإصلاحات السياسية بـــ :

1- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.
2- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.
3- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.
4- قانون الإعلام الجديد الذي ينهي احتكار الدولة لقطاع الإذاعة والتلفزيون.
5- قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

رغم حزمة الإصلاحات التي أُقرت إلا أنها لم تحمل في طياتها إشارة إلى إعادة النظر في قانون المصالحة الوطنية والسماع للأصوات المطالبة بكشف الحقيقة وإحياء الذاكرة الوطنية، بل إستخدم النظام المصالحة الوطنية كإنجاز محقق نال رضى الطبقات الشعبية المختلفة.

الجدول 1: يبين أهم الجمعيات النشطة والمطالبة بالمفقودين

إسم الجمعية	سنة التأسيس	إسم الرئيس
الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان	1989	نور الدين بن يسعد
جمعية **SOS** مفقودون	1998	فاطمة يوش
التنسيقية الوطنية لعائلات المختطفين قسرا	2011	وسيلة بن لطرش
جمعية صمود	2011	علي مرابط
جمعية جزائرنا	2011	شريفة خدار

المصدر: من إعداد الباحث (بعد الإطلاع على عدة مصادر).

الخاتمة:

لقد عرفة الجزائر تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية نتيجة توقيف المسار الإنتخابي والتعطيل الديمقراطي أفرز أزمة أمنية مترامية الأطراف هددة

كينونة الدولة وكادت أن تهدم بنائها، فكان من الصعب إحتوائها بالأشكال التقليدية المتعارف عليها والتي تدخل في العرف الدولي، لذلك جاءت المصالحة الوطنية كنتيجة لتراكمات عديدة وإستكمالا لمحاولات سابقة لإحتواء الوضع المتأزم، لكن هده المصالحة لم تكن مطروحة كفكرة تحضى بالإجماع بل تعدتها لتكون ميثاقا وطنيا طُرح للإستفتاء الشعبي وتمت تزكيته ليحضى بالأسس القانونية التي تنظمه من جهة و تكون حصانة له من أي نقذ أو إلغاء من جهة أخرى، كما أن هذه المصالحة أعادة تعريف العدالة الإنتقالية وأعطتها بعدا مغايرا عن المألوف، فهي تُرسي أسس السلم وفواعد العفو لكنها تتستر عن الحقيقة وتقصي الذاكرة الجماعية، ولعل أبرز ما نستخلصه من هذه الدراسة هو كالآتي :

– عرفت المصالحة الوطنية العدالة الإنتقالية على حسب الظروف التي جاءت فيها ومن أجل تحقيق الأهاداف التي سطرتها، فلا توجد بذلك أي علاقة بين المفهومين، فالنموذج الجزائري فريد من نوعه وغير مسبوق يعتمد على التسامح مع الجناة من أجل الإستمرارية وتجاوز المرحلة الصعبة، أما العدالة الإنتقالية فتكرس مبدأ العدالة الجنائية ومحاسبة الجناة و كشف الحقيقة كأساس لجبر الضرر.

– شكلت المصالحة الوطنية نقطة حوار حول ما جاءة به، فقد حملت إنجازات عديدة كما أنها عرفت إخفاقات نوجزها فيما يلي:

– **الإنجازات:** خروج الجزائر من الأزمة الأمنية وإعادة بناء ماتهدم والسعي لتحقيق التنمية – إعادة إستتباب الأمن – تحسين صورة الجزائر خارجيا – تحقيق الإستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.

– **الإخفاقات :** رغم الإنجازات الملموسة على أرض الواقع إلا أن المصالحة الوطنية عرفت إخفاقات مهمة تمثلت من الجانب القانوني التجاوز على السلطتين

التشريعية والقضائية وتهميش دورهما وحصره في أطر وظيفية مست بمبدأ الفصل بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية- تقويض القضاء وتحويله إلى جهاز تنفيذي – التعدي على مبدأ حقوق الإنسان الذي يقضي حصول المتضررين على حقوقهم وتعويضاتهم من خلال المحاكمة العادلة للجناة – قانون المصالحة الوطنية لا يكرس فلسفة العقاب ومبدأ المساواة أمام القانون الجنائي، فضلا عن اخفاقه في التعامل مع مبدأ قرينة البراءة - لم تتمكن الجزائر من تحقيق كلي لجبر ضرر الضحايا ومنحهم تعويضات حقيقية – لم تكشف المصالحة الوطنية الحقائق لتمس بذلك معالم جرائم عديدة – المصالحة الوطنية تجاوزة مفهوم العدالة الإنتقالية بإقصائها للذاكرة الجماعية.

لعل التوصيات التى يمكن إقتراحها لتجاوز حالة التناقض بين ما جاءت به المصالحة الوطنية الجزائرية ومحاولتها الإلتفاف وتكيف العدالة الإنتقالية لصالها نقترح ما يلي:

– ضرورة إستكمال العناصر التصالحية للعدالة الإنتقالية من جبر الضرر والإصلاح المؤسساتي فضلا عن تكريس الحق في معرفة الحقيقة .

– تكريس مبدأ المسائلة الجنائية كنهج من مناهج تكريس الحق في معرفة الحقيقة وانتصارا لكرامة الضحايا.

– ضرورة إشراك السلطتين التشريعية والقضائية بشكل فعال وحقيقي.

– من أجل الكشف عن الحقيقة يجب تجريد بعض الجهات خاصة المتورطة من الحصانة القضائية تمهيدا لمسائلتهم.

– تكريس المبادئ الأساسية للقانون الجنائي كمبدأ رجعية العقوبات و مبدأ شرعية التجريم و مبدأ قرينة البراءة.

– ضرورة إشراء جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية في التخطيط والتنفيذ.

رغم كل ما إكتنف قانون ميثاق المصالحة الوطنية من إنتقادات حادة لمحاولته صياغة مفهوم جديد للعدالة الإنتقالية حسب منظوره إلا أن هذا الميثاق تمكن من تحقيق الهدف الرئيسي الذي جاء من أجله وهو إيقاف أعمال العنف ومسلسل الدم الذي دام لعشرية من الزمن كاد أن يهدم بناء الدولة ومؤسساتها، لكن بالمقابل هناك حق يجب إدراجه كمرحلة أخيرة يتعلق بالضحايا و المفقودين فمن حق عائلاتهم معرفة مصيرهم وبذلك حق الذاكرة الجماعية لا يتناقض مع الرسالة السامية التي جاء بها ميثاق المصالحة الوطنية، فالدعوة للأمن والسلم والمصالحة لا ينفي تحقيق العدالة الإنتقالية بجميع مضامينها بل هو جزء من تعريفها الشامل.

التهميش والإحالات :

1- مولود زايد الطيب، (2007)، **علم الاجتماع السياسي**، الزاوية، منشورات السابع من أبريل، ص189

2- أحمد شوقي بنيوب، (2013)، العدالة الإنتقالية: المفهوم و النشأة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 413، ص129

3- مرسوم رئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ.

4- المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992

5- أحمد ج ، الجزائر... من قانون الرحمة إلى ميثاق المصالحة الوطنية ، **جريدة البلاد** ، نشر في 2009/03/30

*جاء في بيان لجنة الحوار الوطني، أنها مستقلة، مكونة من ثمانية أعضاء هم:**عبدالقادر بن صالح، عبدالوهاب بوعديس، قاسم كبير، اللواء محمد تواتي، اللواء طيب دراجي، العميد أحمد صنهاجي.**

6- المرجع نفسه

7- **للمزيد أنظر:** تقرير منظمة العفو الدولية،(2009)، **إرث الإفلات من العقاب، تهديد لمستقبل الجزائر**، ط1، لندن، مطبوعات منظمة العفو الدولية، ص12

***الحقرة** : كلمة جزائرية معناه التحقير و الاستصغار و يستعملها المدنيون ضد الأجهزة الأمنية خاصة العسكريين لأسباب تتعلق بالاعتقالات و التعذيب و الاغتصاب و الاختطاف

أثناء مداهمات الجيش للقرى و المداشر التي تتحصن بها الجماعات المسلحة؛ كما أنها كانت مبررا لأغلب الشباب الذين التحقوا بصفوف الجماعات المسلحة كانتقام و محاولة رد الاعتبار لكرامتهم.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/99/المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق لـ 13 يوليو1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد46

* أبرز القيادات السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ **(FIS)** نذكر: **عباسي مدني، على بلحاج، رابح كبير، أنور هدام.**

9- هناء عبيد، مرجع سابق، ص146

10- أحمد ج ، **الجزائر من قانون الرحمة إلى ميثاق المصالحة الوطنية**، مرجع سبق ذكره.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم : 278/05 ، المؤرخ في 15 أوت 2005 ، المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء حول مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

12- Hassane Zerrouky , L'Algérie Aprés La charte pour la paix et La Réconcilation nationale , **Recherches internationals** , n75,1- 2006,p26

13- نقبي ياسمين، (2006)، الحق في نعرفة الحقيقة في القانون الدولبي : واقع أم خيال، **مجلة الصليب الأحمر**، المجلد88، العدد862، ص ص(58- 95)

14- تقرير الأمم المتحدة، (2014)، **العدالة الإنتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، جنيف، منشورات الأمم المتحدة، ص17

15- نقبي ياسمين، مرجع سابق، ص58

16- الطاهر سعود، (2018)، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، **مجلة سياسات عربية**، العدد:34، ص49

17- ـــــ، (2012)، **حقوق الإنسان في العالم العربي: الجزائر، التقرير السنوي**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص328

* ترأس هذه الهيئة **"عبدالقادر بن صالح"** رئيس الغرفة العليا للبرلمان مع مساعدين هما المستشارين في رئاسة الجمهورية : **"محمد علي بوغازي"** و الجنرال المتقاعد **"محمد**

تواتي" ، وقد أجرت الهيئة سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية.

18- عصام بن الشيخ، (2011)، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر : مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة، ص7

19- Nora Chergui et autres, **Bouteflika: un homme, une œuvre (1999 - 2014)**, Le bilan, El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5

20- الجريدة الرسمية ، العدد الأول ،المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، ص ص (9 و46) والجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، المؤرخة في 12 جانفي 2012 ، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص ص (9 و 21 و 33 و 46)

21- رئاسة الجمهورية، (2012)، الإصلاحات السياسية: **خطب ورسائل**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2012،ص ص (10 – 14 – 17 – 20 -28 - 29).

قائمة المراجع:

- **مراسيم وقوانين:**

1- مرسوم رئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ.

2- المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/99/المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق لـ 13 يوليو1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد46.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم: 278/05، المؤرخ في 15 أوت 2005، المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء حول مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

5- الجريدة الرسمية، العدد الأول، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012 والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012 ، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

6- رئاسة الجمهورية، (2012)، الإصلاحات السياسية: **خطب ورسائل**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.

- **المؤلفات**:

1- الحسن عاشي، (2013)، **ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح و احتمالات الانهيار**، بيروت، مركز كارنيغي **للشرق الأوسط**.

2- عصام بن الشيخ، (2011)، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر : مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة.

3- مولود زايد الطيب، (2007)، **علم الاجتماع السياسي**، الزاوية، منشورات السابع من أبريل.

- **المقالات**:

1- أحمد شوقي بنيوب، (2013)، العدالة الإنتقالية: المفهوم و النشأة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 413.

2- أحمد ج ، الجزائر... من قانون الرحمة إلى ميثاق المصالحة الوطنية ، **جريدة البلاد**، نشر في 2009/03/30

3- نقبي ياسمين، (2006)، الحق في نعرفة الحقيقة في القانون الدولي: واقع أم خيال، **مجلة الصليب الأحمر**، المجلد88، العدد862.

4- الطاهر سعود، (2018)، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، **مجلة سياسات عربية**، العدد:34.

- **تقارير**:

1- تقرير منظمة العفو الدولية،(2009)، **إرث الإفلات من العقاب، تهديد لمستقبل الجزائر**، ط1، لندن، مطبوعات منظمة العفو الدولية.

2- تقرير الأمم المتحدة، (2014)، **العدالة الإنتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، جنيف، منشورات الأمم المتحدة.

3- ـــــ، (2012)، **حقوق الإنسان في العالم العربي: الجزائر، التقرير السنوي**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Hassane Zerrouky, L'Algérie Aprés La charte pour la paix et La Réconcilation nationale , **Recherches internationals**, n75, 2006.

2- 26- Nora Chergui et autres, **Bouteflika: un homme, une œuvre (1999 - 2014)** , Le bilan , El Modjahid , Numéro special , Mars 2014.